هل تصبح قمة التواضع؟

مشاري الذايدي

صحيح أن قمة الرياض العربية ينتظر منها حلحلة وتحريكا لحالة الجمود والاختناق في الملفات التالية: العراق، لبنان، وإيران أيضا، بوصفها صارت من «أهل الدار»، لكن علينا الاعتراف أن قدرة المشكلات على البقاء أكبر من قدرة الحلول على الفعل، ومع ذلك فشيء من التفاؤل ليس سيئا.

قمة الرياض، تأتي في سياق تاريخ مشحون من حكاية القمم العربية، منذ ان بدأ العرب يكتشفون آلية القمة لبحث شؤونهم ومشكلاتهم، التي لم تتغير كثيرا، إلا في بعض المحطات والأزمات الخارجة عن المألوف، مثل غزو العراق للكويت أو عقد مصر السادات منفردة لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، وبعض الحروب الداخلية العربية مثل حرب لبنان، وحرب الأردن مع الفدائيين الفلسطينيين في أيلول الأسود.

سوى هذا، بقيت الأجندة هي الأجندة، واحتلت المسألة الفلسطينية صدارة القمم العربية منذ قمة «أنشاص» المصرية في عهد الملك فاروق في 28 مايو 1946 إلى قمة الخرطوم في مارس العام الماضي. ولم يحدث في المسألة الفلسطينية أي «حل حقيقي»، حصلت مسكنات وتضامنات لا تسمن ولا تغني من جوع، لا بل انه اذا ما قدم بعض الزعماء العرب مشاريع حل حقيقية ونافعة للشعب الفلسطيني، سرعان ما تجابهها دول الرفض «المزمن» كما حصل مع مبادرة الملك فهد الشهيرة التي قدمها في قمة فاس المغربية في نوفمبر1981، لكن انتهت القمة بعد 5 ساعات فقط، لأن سوريا رفضت، وبشكل مسبق، مبادرة الملك فهد لحل أزمة الشرق الأوسط، مع أن القمة عقدت لاحقا في فاس.

لماذا تعقد القمم اذا كنا، ومنذ حوالي ستين عاما، نطرح ذات القضايا، ولا نصل الى حلول، لا بل إننا نتأخر أكثر على صعيد قضية فلسطين والتضامن العربي والسوق العربية المشتركة وتعزيز الوحدة العربية... الخ هذا الكلام الكبير، ونرى أن القمم العربية لم تصنع شيئا يذكر إلا عندما تناولت قضايا محددة أو «طارئة» حقا، ووفرت للقرارات المطلوبة قوة الدعم، والحشد، وطوعت كل الظروف لها، مثلما حصل في قمة القاهرة الشهيرة في أغسطس 1990 عندما احتل صدام حسن الكويت وبات على مرمى حجر من الحدود السعودية وعلى مسافة عود ثقاب مشتعل من نفط الخليج، عندها صدرت من قمة القاهرة مواقف حازمة ترفض غزو صدام للكويت وتشرع لعملية إخراجه بالقوة، رغم وجود معسكر يميل إلى تمييع القضية، بدعوى الحل العربي، وكاد بعض الزعماء العرب أن يجعل من قضية الكويت قضية مزمنة مثل قضية فلسطين لولا حزم الملك فهد وصرامة إدارة الرئيس حسني مبارك، وخطرة الأزمة، بل المصيبة، التي لا تقبل هرطقات من هذا النوع، وحررت الكويت وطرد جيش صدام منها، ولم يصبح تدخل الجيش الأمريكي كفرا، ولم يقاطع العرب الرياض أو القاهرة، فالضرورات تبيح المحظورات، ومقاطعتهم من قبل لم تفعل شيئا، لا مع مصر، ولا مع غيرها.

هل الغرض من هذا القول إنه لا فائدة من القمة العربية؟! أبدا، ليس هذا هو الغرض، ولكن ماذا لو استفاد العرب من تجربة ستين عاما من القمم العربية منذ قمة أنشاص أيام الملك فاروق، وقرروا أن يحدث تركيز أكثر، وواقعية أكثر في الاجتماع على شيء محدد وقابل للتطبيق حقا، وليس من ضرورة ذلك أن يكون الموضوع المطروح سياسيا، نعم السياسة تفرض نفسها دوما، ولكن لا بأس بإيلاء الاقتصاد والتنمية السياسية وتنمية المجتمع العربي، قدرا من الأهمية و«الطارئية» يوازي، أو يقارب على الأقل، القضايا العربية المصيرية الأخرى.

لا ريب أن الوضع في المنطقة العربية متوتر الآن (ومتى استقر أصلا؟!) فالعراق وضعه محبط، ولبنان على شفا بركان، وإن كان هذا البركان في حالة فتور، وسوريا تتخبط من اجل الخروج من حصارها، وإيران النجادية تتحفز للمواجهة، ناهيك من السودان ومحكمة دارفور التي قد تطيح برؤوس النظام. ماذا بقي أيضا؟! نعم الصومال وحرب المحاكم الإسلامية وإثيوبيا، ، وآخرين كما يقال... وغيرها.. ، هذه قضايا كبيرة، فأين منها تخصيص وقت لطرح مسألة الإصلاح الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتعليمي، هذه قضايا قابلة للتأجيل، أو ربما يتم تناولها بشكل جانبي (المشكلة أنها مؤجلة منذ أزيد من نصف قرن!).

إذا أردت ان تكون واقعيا، فلا تستطيع أن تتجاهل أهمية الحرب الحاصلة في العراق، أو التي ستحصل في إيران، أو التي تخشى منها سوريا، لا تستطيع أن تقلل من أهميتها، أو تطالب الدول العربية بتأجيل البحث فيها، خصوصا الفاعلة منها مثل السعودية ومصر والأردن والإمارات وحتى المغرب. ولكن إذا أردت أن تكون واقعيا، أيضا، فإنك تعرف أن هذه المشكلات العرب هم طرف فيها، أو بعض العرب للدقة، ولكن هناك أطرافا أخرى إقليمية ودولية لها نفس النصيب العربي إن لم يكن أكثر، فمثلا مشكلة العراق لإيران، كطرف إقليمي، النصيب الأكبر فيها، ولأمريكا وتتبعها بريطانيا، النصيب القيادي فيها. وفي لبنان، فإسرائيل طرف إقليمي رئيسي في سياق الملف اللبناني، باعتبار أن وضع حزب الله وسلاحه يعتبر موضوعا حيويا بالنسبة لإسرائيل، دعك من أمريكا، وهكذا في الصومال وعلاقة إثيوبيا بمشكلتها، التي هي قطعا أهم من علاقة الكويت، مثلا، بمشكلة الصومال... لكنها قضية مهمة لدولة عربية مثل اليمن... وهكذا العالم العربي ليس موحد الهموم، ولا المصالح. إذن فليس هناك تحرك عربي خالص وصاف، هناك أطراف عربية معنية بشكل مباشر بهذه الملفات وأطراف عربية، مثل موريتانيا، معنية بشكل غير مباشر، فليس لنا أن نساوي السعودية ومصر في درجة اهتمامهما بالمسألة العراقية أو اللبنانية، بطرف بعيد عن نيران هذه الأزمة.

نعني من هذا كله أنه، وحتى في المسائل السياسية، فالواقعية والبعد عن الشعاراتية، وإدراك مساحة الحركة والدور والقدرات، هي المفتاح الرئيس للحل، أو المضي للحل، على الأقل.

بكل حال، وعلى الرغم من الإقرار بخطورة هذه القضايا السياسية، إلا أن السؤال يظل قائما: ماذا عن «التركيز» على مسألة بعينها ومحاولة حلها بدل هذا الشمول والاتساع الذي يضعف تكتيل الجهد وتركيزه في محل واحد؟ ماذا لو عقدت قمة عربية تبحث فقط كيفية استقرار العراق، والعراق فقط، ودعمه بالمال والسياسة بعدما تحول الى حفرة كبيرة تمتص كل مياه نقية ويتعثر فيها كل المشاة ؟! وإذا ما أردنا التواضع أكثر، فماذا لو عقدت قمة أخرى تبحث فقط في قضية التعليم وكيفية إصلاحه، أو في قضية البيئة؟ وإذا كانت قمم عادية من هذا النوع متعذرة، بسبب «اللحظة المصيرية»، و«المنعطف التاريخي» الذي تمر به الأمة العربية، فماذا لو عقدت قمتان، واحدة للقضايا المصيرية، وواحدة للقضايا غير المصيرية مثل التعليم والاقتصاد والبيئة..؟!

أما أن نقول، كما يخبرنا السيد عمرو موسى في لقاء سابق له مع جريدة «الحياة»، إن القمة العربية الحالية لن تكون «قمة بيانات»، ولكن في الوقت نفسه ستبحث «كل» المسائل المطروحة في العالم العربي («الحياة» 13 مارس الحالي)، فهذا يعني أننا لن نخرج بشيء، لأنك إذا أردت أن تعالج كل شيء، فهذا يعني أنك لن تعالج أي شيء!

وكما في بداية المقال، التفاؤل هو أكسيجين الحياة، ونحن لا بد أن نحيا، فعلى الأرض ما يستحق الحياة كما قال محمود درويش، من أجل ذلك نقول إنه وفي الرياض عاصمة العقلانية في السياسة العربية الإقليمية، وبقيادة الملك عبد الله بن عبد العزيز صاحب مبادرة السلام العربية، والرجل الصريح والمباشر، الذي رعى مصالحة مكة بين حماس وفتح، وأصبح مركز الثقل العربي الحقيقي الآن، يصبح الأمل حيا، وصديقا لنا.

كلنا حلم أن تكون قمة الرياض مختلفة، لأننا نعيش في زمن مختلف وتحديات مختلفة، تتطلب عملا مختلفا.

نحن نستحق كشعوب، على الأقل الأجيال الشابة، أفضل مما نحن فيه، ولكن وبسبب عشقنا «الخالد» للأخطاء - وتكرارها بعينها - وكرهنا للصراحة وخضوعنا للعاطفة، ربما يكون ما جرى لنا من خيبات، شيء نستحقه، جزاء وفاقا... وربما يكون طريقنا للنور، يوما ما، فطريق الأمل معبد بالألم... أو هكذا نحلم.

نقلا عن صحيفة (الشرق الأوسط) اللندنية

العقار في دولة الكويت وتأثيره على الاقتصاد الوطني

الكويت /كونا:

يشكل العقار بكافة قطاعاته التجاري والاستثماري والسكني محورا مهما وحيويا في تفعيل العجلة الاقتصادية في دولة الكويت ويشهد طفرة كبيرة و يحتل المرتبة الثالثة بعد قطاع النفط والاستثمار.

ويعد العقار احد أهم القنوات الاستثمارية لشريحة كبيرة من المستثمرين والمواطنين حيث يعد دائما الملاذ الأمن للأفراد والمستثمرين والذين يسعون الى الاستثمار في المضمون.

ومنذ السبعينات تأثر العقار في الكويت بالظروف التي شهدتها المنطقة ومرحلة الازدهار التي شهدها السوق فيها والتدرج في انتعاش هذا السوق الى ان شهد الطفرة الكبرى في مرحلة ما بعد عام 2003 مرورا بالتطور التدريجي لمرحلة السنتين اللتين سبقتا هذا التاريخ.

وقد جرى العرف في الكويت على تقسيم السوق العقاري الى ثلاثة قطاعات رئيسية هي القطاع السكني (الفلل السكنية التي يقطنها الكويتيون) والقطاع الاستثماري (مباني الشقق للتأجير) والقطاع التجاري (مكاتب وأسواق تجارية) الى جانب قطاعات ثانوية كالأراضي الصناعية والزراعية وقد طال ارتفاع الأسعار في السنوات الأخيرة جميع تلك القطاعات دونما استثناء.

ويأتي انعكاس ارتفاع أسعار النفط وأوضاع البورصة على العقار حيث ان سوق الكويت يختلف عن غيره من الأسواق حيث يلحظ تطور سوق العقار بالتزامن مع ارتفاع التداول في البورصة باستثناء الفترة التي مرت بها البورصة أخيرا وهي فترة لم تكن طبيعية.

وان حالات التذبذب في الصعود والهبوط في البورصة قد دفعت العديدين خلال مرحلة زمنية للاتجاه نحو الاستثمار في الأسهم ثم العودة لسوق العقار لما يشكله من استقرار في العوائد المضمونة والمعقولة.

وسوق العقار في الكويت مرتبط بالحياة اليومية فالجميع لهم علاقة بالعقار لا سيما خلال فصل الصيف فالكثير من الصفقات تطبخ في هذا الفصل وكل المشاريع المتعثرة تتم تصفيتها فيه.

وكمثال على هذه الصفقات فقد بيعت أراضي استثمارية على الواجهة البحرية بقيمة 22 مليون دينار بينما بيعت ارض أخرى في منطقة تطل على البحر بنحو 125 مليون دينار كما تجري المفاوضات لبيع أراضي أخرى بالأسعار نفسها مما يدل أن هنالك طلب كبير على الأراضي ذات المواقع المميزة في الكويت.

والسوق العقاري في الكويت في واقع الحال ليس نشاطا واحدا بل هو إطار لعدة أنشطة بعضها يستمر طوال العام كالإيجارات وبعضها يدخل ضمن خانة الموسمية كالمزادات وهناك تعاملات وأنشطة عقارية لا تنشط إلا في الصيف كالتجهيزات والتطويرات وتداول الأسهم ومن هنا فان هذا السوق ينتعش صيفا وشتاء.

وأكد مختصون في الشؤون العقارية ان هناك مجموعة من المؤثرات التي تضعف السوق العقاري في الوقت الحالي أبرزها بطيء القرارات الحكومية التي تخص العقار بكافة أشكاله كما ان ارتفاع سعر الفائدة وبلوغها 5.6 في المائة بعد قرار البنك الكويت المركزي أدى دورا في انخفاض الإقبال على شراء البنايات الاستثمارية بشكل خاص.

والقطاع التجاري العقاري يشهد اقبالا كبيرا منها الانفتاح الاقتصادي الذي تمر به البلاد وقرارات البلدية التي شجعت بشكل واضح البناء التجاري المتميز وزوال الهاجس الأمني عن البلاد وثقة المستثمرين في السوق فضلا عن دخول شركات ومؤسسات جديدة الى السوق المحلي وبحثها عن مقرات لها داخل العاصمة.

أما القطاع السكني فهو لا يتاثر بأي من القرارات سواء الايجابية أم السلبية وذلك كونه يلبي حاجة أساسية من متطلبات الحياة للمواطن حيث يبقى دائما محافظا على نسب الطلب عليه كونه يشكل حاجة مستمرة للعديد من الأسر التي تسعى الى تامين مستقبل لها من خلال تملك الوحدات السكنية والتي تنشد من خلالها الاستقرار.

هذا العقار بالقرارات الحكومية سواء فيما يخص بنك التسليف والادخار أو فيما يخص منح التسهيلات في البنوك التجارية وكلما كان هناك تشدد في تلك القرارات قل الطلب والعكس صحيح.

أما عن العقار الاستثماري فإن الطلب عليه يستمر على مدار العام لما يحققه من عوائد مالية مجزية معتمدا بشكل رئيسي على المواقع المميزة وباعتباره السلعة الوحيدة في السوق العقاري التي ترتبط ارتباطا متكاملا بأسعار الفائدة بحيث يتوقف نموه مع الارتفاعات المتتالية لأسعار الفائدة البنكية.

وتعتمد أسعار القطاع الاستثماري في الكويت على عدة معايير منها تصميم المبنى والمساحات داخل الشقق وموقع العقار وكذلك حاجة المالك للتأجير وكل هذه المعايير تساهم حسب درجاتها في استقرار سعر العقار أو ارتفاعه أو انخفاضه.

وبدأت الجهات المختصة في الوقت الراهن تتجه الى البناء العمودي بقوة مما دفع المعنيين للسماح ببناء أبراج تجارية أو استثمارية سكنية داخل العاصمة بارتفاعات قد تصل الى مائة دور.

وعلى الرغم من ارتفاع أسعار العقار وارتفاع الإيجارات إلا ان موجة تشييد المجمعات السكنية والمباني العالية في الكويت ما زالت متواصلة على أمل الانفتاح الاقتصادي المقبل بعد استقرار الوضع في العراق.

وتعتبر أسعار العقار في الكويت مرتفعة نوعا ما إذ يبلغ السعر الادنى لقسيمة البناء السكني (الأرض فقط) في المناطق المتوسطة بمساحة 400 متر مربع حوالي 430 ألف دولار وسعر المتر المربع من الأراضي المخصصة لبناء مجمعات سكنية أو مبان استثمارية في مناطق متوسطة وقريبة من العاصمة الى حوالي ألفي دولار في حين يصل سعر المتر المربع الواحد من الأراضي في داخل العاصمة والمخصصة لبناء المجمعات التجارية كحد أدنى الى 40 ألف دولار.

وتؤدي المعارض العقارية التي تنظم من قبل شركات متخصصة لتنظيم المعارض والمؤتمرات دورا مهماً في تفعيل العجلة الاقتصادية في البلاد وتقديم الخدمة العقارية للمواطنين والمستثمرين بحيث تحقق اقبالا كبيرا على هذه المعارض.

وتحقق تلك المعارض للمواطن فرصة اختيار الأفضل والأنسب له ولعائلته لاسيما في ظل مشاركة البنوك والجهات التمويلية فيها جنبا الى جنب مع الشركات العقارية والاستثمارية لتامين احتياجات المواطن من التمويل الذي يضمن له تحقيق أمنيته في الحصول على البيت والتمويل في وقت واحد.

الأمير الوليد يتبرع بأكثر من مليون دولار لمجلس سياسات الشرق الأوسط

الرياض / متابعة / فراس اليافعي

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبدالعزيز آل سعود رئيس مجلس إدارة شركة المملكة القابضة بمكتب سموه في الرياض سعادة السفير الأمريكي الأسبق ورئيس مجلس سياسات الشرق الأوسط السيد تشاز فريمان. وحضر اللقاء من جانب شركة المملكة القابضة المستشار الخاص لسمو رئيس مجلس الإدارة الأستاذ شادي صنبر، والمساعد التنفيذي لرئيس مجلس الإدارة الأستاذ أحمد بن فهد الطبيشي، والمديرة التنفيذية للعلاقات والإعلام الأستاذة هبة قطاني، ومديرة الدراسات الإستراتيجية الأستاذة لطيفة البصير، ومن قسم البرتوكول الأستاذة منال الشمري.

وتم خلال الإجتماع بحث العلاقات السعودية الأمريكية على الصعيدين الإقتصادي والاجتماعي وآخر التطورات على الساحة العالمية وخاصة المتعلقة بالشرق الأوسط، وأشاد السيد فريمان على إنجازات الأمير الوليد التي تعد فخر للعرب والمسلمين أجمع. وقد تطرق الطرفان بإسهاب إلى ما تم مناقشته في الاجتماعات السابقة والمتعلقة بالدور الحالي لمجلس سياسات الشرق الأوسط وخططه المستقبلية، وقال السيد تشاز فريمان أن المجلس يهدف إلى تقريب الثقافات العربية بنظيرها في العالم الغربي والعمل على إيجاد طرق لزيادة الوعي عن العالم العربي عن طريق شرح التساؤلات السياسية غير الصحيحة وكيفية التعامل معها وتدريب برنامج لتدريب معلمي الثانوية العامة على كيفية طرح موضوع الدين الإسلامي في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية. والجدير بالذكر أن الأمير الوليد تبرع مؤخراً لمجلس سياسات الشرق الأوسط بمبلغ مئة ألف دولار لبرنامج تدريب معلمي الثانوية العامة، وتبرع أيضا بمبلغ مليون دولار وهو دعم مستقبلي يسلم للمجلس على مراحل خلال سنة لدعم مسيرته بشكل عام. وأعرب الأمير الوليد خلال اللقاء عن اهتمامه بما يقدمه المجلس من دور فعال في طرح المواضيع التي تهتم بالإسلام والمسلمين والعلاقات بين الدول العربية والأجنبية وتقريب وجهات النظر وأكد استعداده التام لتقديم ما يلزم لدعم أنشطة المجلس الفعالة.

وبدوره، شكر السيد تشاز فريمان سمو الأمير على ما قدمه للمجلس واهتمامه الدائم بمثل هذه النشاطات لبناء ثقافة بشرية مشتركة بين الدول وما لذلك من دوره في التنمية الإقتصادية والسياسية والإجتماعية السليمة.

قيمة الأموال المملوكة لسيدات الاعمال السعوديات تتخطى حاجز الـ 60 مليار ريال

الرياض / وكالات :

ارتفع حجم رؤوس الأموال التي تمتلكها النساء في السعودية إلى 60 مليار ريال (الدولار = 3.75 ريال) حسب إحصائية خاصة أعدها مركز السيدة خديجة بنت خويلد التابع للغرفة التجارية بجدة، وأشار إلى مشاركة جزء من رؤوس الأموال النسائية في استثمارات جريئة ومربحة تديرها سيدات أعمال سعوديات.

وقالت بسمة العمير، مديرة مركز السيدة خديجة، قولها إن معظم رؤوس الأموال النسائية مجمد في البنوك، لأسباب اجملتها في اشتراط وجود الوكيل، وعدم وجود تسميات واضحة للوظائف في أغلب الاستثمارات النسائية كالمشاغل، ومراكز التجميل، وغيرها.

وتختلف الخيارات الاستثمارية لسيدات الأعمال السعوديات حسب وجهة نظر كل سيدة وقراءة مؤشر السوق، فمثلا ترى سيدة الأعمال أماني عبد الواسع أن الاستثمار في العقار هو الأفضل على اعتبار أنه قد يمرض لكنه لا يموت أبدا على حد تعبيرها. من جهة أخرى تقول سيدة الأعمال السعودية ألفت قباني إن تنويع الاستثمارات هو القاعدة التي يجب أن تحرص عليها المستثمرات، لأن التجارب علمت سيدات الأعمال السعوديات بأن عدم وضع البيض كله في سلة واحدة يقي من الخسائر.

ويبقى العقار والأسهم المجالين الأكثر جاذبية حسب قباني، لما لهما من عوائد ربحية سريعة ومرتفعة، بالإضافة إلى أن مخاطرهما قليلة مقارنة بالمجالات الأخرى.

وعلى الرغم من حجم الاستثمارات النسائية الكبيرة، التي قد تفاجئ البعض، إلا أن عوائق كثيرة تمنع دخول المزيد من السيدات في المجال الاستثماري والتوسع فيه، وتدفعهن إلى الإبقاء على أرصدتهن ورؤوس أموالهن مجمدة كودائع بنكية.

وتعكس الإحصاءات طبيعة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي عموما في المملكة، حيث بلغت نسبة الخريجات 56.5 % من مجموع الخريجين. وتشكل المرأة 14.11 % من القوى العاملة في المملكة، وتبلغ نسبة مشاركتها في قطاع الدولة 30 %، وفي قطاع التعليم في الدولة 84.1 %، وان 40 % من نسبة الأطباء السعوديين من النساء، وأكثر من 20 % من الأموال الموظفة في صناديق الاستثمار السعودية المشتركة تعود إلى النساء، وتملك سيدات الأعمال السعوديات نحو 20 ألف شركة ومؤسسة صغيرة ومتوسطة.

وتبلغ نسبة استثمارات النساء نحو 21 % من حجم الاستثمار الكلي للقطاع الخاص في المملكة، وإجمالي عدد السجلات التجارية المسجلة بأسماء سيدات أعمال نحو 43 ألف سجل في مختلف مناطق المملكة.

وتمتلك سيدات الأعمال السعوديات أكثر من 45 مليار ريال بنسبة 75 % من مدخرات المصارف السعودية، ويبلغ حجم الاستثمارات النسائية نحو 8 مليارات ريال، وتبلغ قيمة الاستثمارات العقارية باسم السعوديات نحو 120 مليار ريال، وان 20 % من السجلات التجارية في السعودية بأسماء نساء، وتستثمر أموالها في جميع المجالات العقارية والأسهم التي كانت حكرا على الرجال سابقا.

السعودية تنتهي رسميا من المسودة الخاصة بـ "كود البناء"

الرياض / وكالات :

أعلن في السعودية عن الانتهاء رسميا من مسودة "كود البناء السعودي" والتي تشتمل على مجموعة الاشتراطات والمتطلبات التي يجب توافرها في المنشآت، حيث تم رفعها إلى السلطات العليا المعنية، بعد الانتهاء رسميا من إعدادها خلال الفترة الماضية التي تخللها مسوحات ميدانية ودراسات علمية ومعاينة عدد من التجارب الناجحة في بعض الدول.

وكان قد تم تشكيل لجنة وطنية في منتصف عام 2000 من 8 جهات حكومية لإقرار أسس ومعايير تصميم المباني والمنشآت لمقاومة الزلازل وحماية الأرواح والممتلكات.

وأبان وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس هاشم بن عبد الله يماني بأن المسودة النهائية التي تم إنجازها ورفعها للمجلس ضمت 16 مجلدا تتضمن عموم الاشتراطات والمتطلبات التي يجب توافرها في المنشآت.

وقال اليماني إن المجلدات تتضمن المتطلبات المعمارية ومتطلبات البناء الخرساني ومتطلبات البناء الطوبي ومتطلبات البناء الفولاذي والمتطلبات الكهربائية ومتطلبات ترشيد الطاقة والمتطلبات الصحية والمتطلبات الميكانيكية ومتطلبات الحماية من الحريق وشروحات البناء الخرساني، إضافة إلى شروحات البناء الفولاذي.

وأكد وزير التجارة والصناعة بأنه تم إعداد الكود بأحدث وأدق المواصفات الفنية لما له من أهمية في سلامة المنشآت وساكنيها.

أخبار متفرقة

الشيخ خليفة: المشاريع دعم لمسيرة العمل الخليجي

المنامة / بنا :

أكد سمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين ان المشاريع الخليجية هي سبيل من السبل التي تدعم مسيرة العمل الخليجي المشترك وخطوة نحو الوصول الى التكامل الاقتصادي المنشود الذي يعزز انطلاقة مجلس التعاون ويحقق أهداف دوله وشعوبه وشدد سموه بالدعم الذي تحظى به المشاريع الخليجية المشتركة من قادة دول المجلس وحكوماته.

وأشار الى ان شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات تعد نموذجا متقدما للمشاريع الخليجية المشتركة الناجحة وثمرة من ثمار العلاقات الوطيدة التي تربط بين مملكة البحرين وبين كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وهى تعد صرحا صناعيا يشهد على مدى التطور الذي وصلت إليه الصناعات النفطية التحويلية خصوصا والتنمية الصناعية عموما في مملكة البحرين ويدل على الاهتمام الذي توليه الحكومة بتوسيع القاعدة الصناعية وتنويع مصادر الاقتصاد الوطني من خلال تحويل مصادر الطاقة الى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى.

جاء ذلك خلال استقباله أمس أعضاء مجلس إدارة شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات برئاسة الشيخ عيسى بن على آل خليفة مستشار سمو رئيس الوزراء للشؤون الصناعية والنفطية رئيس مجلس إدارة الشركة وذلك بمناسبة انعقاد الجمعية العامة العادية الثامنة والعشرين للشركة.

ونوه بالنجاحات المتتالية التي توالى الشركة تحقيقها على صعيد مسيرتها الإنتاجية والربحية والتوسعية وبالسمعة المرموقة التي وصلت إليها والجوائز التي باتت تحصدها في المجالات المختلفة مما يعكس نجاح سياسات مجلس الإدارة مرحبا بالاستثمارات الخليجية التي على غرار هذه الشركة ومؤكدا حرص الدولة على توفير كافة التسهيلات والضمانات التي تكفل نجاحها وتنميتها شاكرا سموه لمجلس إدارة شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات الجهود التي يبذلونها للارتقاء بمسيرة عمل الشركة وبانطلاقها الى مستويات أعلى.

بقيمة 50 مليون ريال

سلطنة عُمان توافق على إنشاء بنك جديد وطرح 40% من أسهمه للاكتتاب العام

مسقط / وكالات :

قال الرئيس التنفيذي للبنك المركزي العماني حمود بن سنجور الزدجالي إن البنك المركزي وافق مبدئيا على إنشاء بنك تجاري جديد بالسلطنة برأس مال قدره 50 مليون ريال عماني أي ما يعادل 130 مليون دولار أمريكي.

وقال الزدجالي قوله إنه سيتم طرح 40 % من رأس مال البنك للاكتتاب العام و60 % للمؤسسين.

وأضاف الزدجالي أن إنشاء البنك الجديد يأتي في ظل التوسع والنمو الاقتصادي اللذين تشهدهما السلطنة مشيرا الى ان ذلك سيعمل على خلق نوع من المنافسة بالقطاع المصرفي تماشيا مع توجهات منظمة التجارة العالمية ومتطلبات التنمية الاقتصادية والعمرانية بالسلطنة.

وأشار إلى أن الحكومة تنتهج سياسة التنويع الاقتصادي وإعطاء القطاع الخاص المساهمة الفاعلة في التنمية الشاملة بالسلطنة.

وذكر الزدجالي ان القطاع المصرفي بسلطنة عمان حقق نتائج جيدة العام الماضي من حيث النمو الكبير في الميزانيات العمومية بالبنوك وحجم القروض التنموية والودائع التي تشهد ارتفاعا مستمرا.

وأوضح أن ربحية البنوك ارتفعت بنسبة 30% العام الماضي مشيرا إلى أن الأرقام الأولية للربع الأول من العام الحالي للقطاع المصرفي في تصاعد مستمر في السلطنة وهي تبشر بالخير وهذا جاء بفضل التوسع الاقتصادي وقيام الحكومة بتنفيذ عدد من المشاريع التنموية بموجب الخطة الخمسية والموازنة العامة للدولة للعام الحالي 2007.

وقال ان البنك المركزي قام بتحديد سقف الفائدة للقروض الاستهلاكية بمقدار 9 % ومن أجل المنافسة تم السماح بتقديم سعر أقل حسب أسعار السوق والمنافسة التي يشهدها سوق القطاع المصرفي بالسلطنة.

جدير بالذكر أن مجموعة الخليج التجارية وهي شركة رائدة في الأعمال المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول بالسلطنة حصلت على موافقة البنك المركزي لترخيص بنكي كامل لتشغيل بنك تجاري جديد والذي سيدشن أعماله بنهاية عام 2007.